

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تعلن عن نظام احترازي جديد لشركات التأمين

للنشر الفوري

الدوحة، في 26 سبتمبر 2006

أعلنت هيئة تنظيم مركز قطر للمال (هيئة التنظيم) اليوم، عن نظام احترازي جديد لشركات التأمين المخولة بمزاولة أعمال التأمين في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه.

وقد تضمنت القواعد الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة، هذا النظام الاحترازي الذي من شأنه أن يدخل حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2006.

ويشمل النظام قواعد تتعلق بما يلي:

- صياغة سياسة ثابتة لإدارة المخاطر ومراجعتها باستمرار، بما فيها استراتيجية إدارة مخاطر؛
- المتطلبات الدنيا لرؤوس الأموال؛
- قياس المطلوبات والموجودات؛
- متطلبات تقديم التقارير.

كما ينصّ النظام على قيام هيئات تكافل، نظراً إلى أهمية أعمال التكافل في المنطقة.

وفي تعليق له على النظام الاحترازي التأميني الجديد، قال السيد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة التنظيم ورئيسها التنفيذي:

"لاحظنا مستوى عال من الاهتمام من قبل الشركات الراغبة في مزاولة أعمال التأمين في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. أما القواعد التي نعلن عنها اليوم فتضمن نظاماً حديثاً يتوافق مع المعايير العالمية ويشدّد على أهمية الإدارة الحذرة للمخاطر وحماية الأصول.

نحن نعتقد أن إنشاء مثل هذا النظام، سيكون عنصراً أساسياً في تطوير مركز قطر للمال كمركز مهم لمزاولة أعمال التأمين في المنطقة."

وقد نصّ الدليل الجديد، بشكل أساسي، على هذه القواعد الاحترازية؛ وهو "دليل قواعد التأمين الاحترازية". كما تضمنت أدلة قواعد الضوابط، وقواعد الأفراد، والقواعد التفسيرية والتطبيقية، شروطاً إضافية تتعلق بالنظام المطبق. وتدخل هذه القواعد حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2006.

وسيكون دليل قواعد التأمين الاحترازية، إلى جانب أدلة قواعد الضوابط، والأفراد، وأدلة القواعد التطبيقية والتفسيرية، متوفراً ابتداءً من 1 أكتوبر 2006 على الموقع الإلكتروني لهيئة التنظيم:

<http://www.qfcra.com/legislation/>

###

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتنتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنويع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com